



Ref: 167/22

Date: 04/04/2022

(Unofficial Translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office at Geneva presents its compliment to the Secretariat of the United Nations, Office of High Commissioner for Human Rights (OHCHR), and with reference to the note verbal of the latter dated 07th of February 2022, has the honour to attach herewith the contribution of the Republic of Iraq to the Report of the Secretary-General to the Human Rights Council on the question of the death penalty, pursuant to decision 18/117 and resolution 22/11 of the Human Rights Council, that will be presented during the fifty-first session of the Human Rights Council.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Secretariat of the United Nations, Office of High Commissioner for Human Rights (OHCHR), the assurances of the highest considerations.



Geneva, 04th April 2022

**The Secretariat of the United Nations, Office of High Commissioner
for Human Rights (OHCHR), Geneva**

Enclosed: one page.



8, Impasse Colombelle 1218 Grand
Saconnex, Geneva, Switzerland

1
www.mofa.gov.iq
orgs.genpm@mofa.gov.iq

Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

Ref: 167/22

Date: 04/04/2022

تهدي الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها الى أمانة الأمم المتحدة، مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، وبالإشارة إلى رسالة الأخير المؤرخة في 07 شباط 2022، تتشرف بإرفاق مساهمة جمهورية العراق بتقرير الأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن مسألة عقوبة الإعدام، عملاً بالمقرر 117/18 والقرار 11/22 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، والذي سيقدم خلال الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان.

تغتنم الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه المناسبة لتعرب لأمانة الأمم المتحدة، مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، عن فائق تقديرها واحترامها.



جنيف 04/نيسان/2022

أمانة الأمم المتحدة، مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، جنيف



The Contribution of the Republic of Iraq to the Report of the Secretary-General to the Human Rights Council on the question of the death penalty

أولاً: وضع المشرع العراقي الضمانات الدستورية والقانونية لحماية حقوق المواطنين في جميع مراحل التقاضي، حيث كفل الدستور العراقي في المادة (19/ثالثاً) حق التقاضي للجميع، وقد نص قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 الحالي، وقانون المحاكمات الجزائية العراقي رقم (23) لسنة 1971، وقانون مكافحة الإرهاب رقم (31) لسنة 2016 على عقوبة الإعدام سواء بصفتها الجوازية أم الوجوبية جزاءً للجرائم بالغة الخطورة.

ثانياً: تأتي أهمية تطبيق عقوبة الإعدام بكونها رادع قوي ومهم تجاه الظروف الأمنية الاستثنائية التي يمر بها العراق، وعقوبة عادلة لضحايا الإرهاب.

ثالثاً: أوجب المشرع العراقي في قانون أصول المحاكمات الجزائية على محاكم الجنايات إذا أصدرت حكماً بالإعدام ان ترسل اضبارة الدعوى إلى محكمة التمييز خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم للنظر فيه تمييزاً، ولم يقدم الطعن فيه، وكذلك نص على عدة طرق للطعن بعقوبة الإعدام، منها الطعن بتصحيح القرار التمييزي وإعادة المحاكمة.

رابعاً: يتم تأجيل تنفيذ حكم الإعدام أو تخفيفه على المحكوم عليها (الحامل)، بقرار من رئيس الجمهورية، وبجميع الأحوال لا تنفذ العقوبة بحقها، الا بعد الوضع بأربعة أشهر، وللقاضي سلطة تقديرية في إعادة النظر بالعقوبة.

خامساً: لا يحكم بعقوبة الإعدام على الاحداث، وتطبق عليهم أحكام قانون رعاية الأحداث رقم (76) لسنة 1983، حيث يعاقب الحدث بإيداعه بمدرسة لإعادة التأهيل.

وأخيراً: صدر قانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم (14) لسنة 2018، بما يتلاءم والصكوك الدولية المعنية بحقوق الانسان، وتجدر الإشارة إلى ان التشريعات العراقية وبشكل خاص قانون أصول المحاكمات الجزائية تعد محل دراسة لوضع التعديلات المناسبة والموائمة لمعايير حقوق الانسان.

